

## وزارة النقل

قرار رقم ٢١٦ / ط لسنة ٢٠٠٠

### وزير النقل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الطيران المدني :

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن رسوم الطيران المدني ومقابل استغلال

حقوق النقل الجوى وإشغال واستغلال مباني وأراضى الموانى الجوية والمطارات المعدل بالقانون

رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩١ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة

للطيران المدني :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم وزارة النقل :

وعلى القرار الوزارى رقم ١ لسنة ١٩٨٩ بإصدار اللائحة التنفيذية

لقانون الطيران المدني :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم قطاع الطيران المدني :

وعلى القرارات الوزارية أرقام ٣٠٢ لسنة ١٩٩٥ و ١٢٢ لسنة ١٩٩٧

و ٤٣٥ / ط لسنة ١٩٩٧ و ٤ / ط لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون الطيران المدني :

وعلى ماعرضه السيد الطيار / رئيس قطاع الطيران المدني :

## قرار

**مادة أولى -** يستبدل بنص الفقرة (ج) من المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية لقانون الطيران المدني الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١ / ط) لسنة ١٩٨٩ والمعدلة بالقرار الوزاري رقم (٤٣٥ / ط) لسنة ١٩٩٧ ، النص الآتي :

«مادة ١٥ (ج) عدم حصول المستثمر المصري على شهادة كفاءة التشغيل من الهيئة المصرية العامة للطيران المدني خلال عام من تاريخ صدور الترخيص» .

**مادة ثانية -** يستبدل بنص المادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الطيران المدني المشار إليها ، النص الآتي :

«مادة ١٢٦ - يصدر وزير النقل قراره في شأن الطلب المقدم لإنشاء شركة أو منشأة طيران في ضوء توصيات اللجنة ، ويخطر بالقرار الصادر في هذا الشأن كل من مقدم الطلب والهيئة المصرية العامة للطيران المدني والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة متى كان الطلب مقدماً عن طريقها .

وفي جميع الحالات يعتبر القرار الصادر بإنشاء الشركة المنشأة كأن لم يكن بمضى ستة أشهر دون الحصول على ترخيص بالتشغيل» .

**مادة ثالثة -** يلغى كل حكم يخالف ماورد بهذا القرار من أحكام .

**مادة رابعة -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٠/٥/٨

وزير النقل

د/ إبراهيم أحمد الدميري